محليات

محافظ طرطوس: ثلثا قضايا التفتيش تصل عن طريق الإعلام

طرطوس - الوطن

أكد محافظ طرطوس صفوان أبو سعدى أن التعاون مع الإعلام شيء أساسي للنهوض بالواقع من كافة النواحي وأن أي تقرير صحفي هو محل متابعة حقيقية ومساءلة للجهة الموجه ضدها مشدداً على تحمل المسؤولية من قبل الجميع لإنجاح أي عمل وقال -خلال اجتماع موسع مع كافة الإعلاميين العاملين في مكاتب ومراكز المؤسسات الإعلامية بطرطوس دعا إليه مكتب فرع اتحاد الصحفيين-بأن وضع النقل سيشهد انفراجات في المستقبل القريب عبر زج بعض باصات النقل إلى المناطق التي تشهد ارتفاع بأسعار النقل أو قلة فيها، وفي موضوع الخبز أكد المحافظ على التزام الأفران العامة بالوزن والسعر وضرورة تلافي مشكلة نقل الخبز من قبل المتعهدين مما يقلل من جودته عبر بعض الآليات المبتكرة مؤكداً افتتاح بعض الأفران الحكومية بالفترة المقبلة مشيراً إلى أن معظم الأفران الخاصة مخالف بالتسعيرة أو بالوزن حيث تم إغلاق أكثر من عشرين مخبزاً، لافتاً إلى ضرورة إنشاء جمعية حماية المستهلك ليكون عملها رديفاً لعمل التجارة الداخلية من حيث مراقبة الأسواق ومتابعة شكاوى المواطنين وفيما يتعلق بالقضايا المنشورة في الإعلام أكد المحافظ أن ثلثي القضايا المحالة على الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش تصل عن طريق الإعلام وفيما يخص الواقع الزراعي وإنتاج الحمضيات أوضح أنه تقرر تسعير كيلو البرتقال المعد للتصدير بـ٦٠ ليرة كما أنه اقترح منع استيراد العصائر والمكثفات لكي لا تضر بالمنتج المحلي لافتاً إلى صدور قرار بنقل معمل التوضيب والفرز إلى محافظة طرطوس وفيما يتعلق بمكبات القمامة أوضح المحافظ أن المكبات ثلاثة أنواع مطامر صحية وردم المكان ونفايات يجب ترحيلها لافتاً إلى استكمال معدات معمل وادي الهدة مشيراً بالوقت ذاته إلى مشكلة النفايات التي لايمكن معالجتها التي تسمى بالمرفوضات وتشكل مانسبته ثلث حجم النفايات في المحافظة وهي تستعمل في الدول المتطورة لتوليد الطاقة.

بدوره بارك أمين فرع الحزب بتأسيس فرع اتحاد الصحفيين بطرطوس مؤكداً دور الصحفي بمتابعة الأمور ووضع الحلول المناسبة لها وقال: العمل الإعلامي يحتاج إلى إعلامي متحرر من كل القيود والأحكام المسبقة ليبني على الواقع الملموس صورة حقيقية وشفافة كما عليه توخي الحذر بنقل المعلومة الحقيقية والصادقة وختم بأن البناء يجب أن يكون متيناً وبأيدي مهرة وإن الإعلام هو ميدان من ميادين القتال وجبهة يحقق فيها الوطن وجيش الوطن الانتصار بقيادة السيد الرئيس بشار الأسد.

الكشف عن قطع أثرية مهمة تباع في السوق السوداء البريطانية مهربة عبر تجار لبنانيين

عبد الكريم لـ«الوطن»: زيارة وفود أوروبية إلى سورية للتنسيق لحماية الآثار

دول أوروبية زودت الدولة بصور عن قطع أثرية سورية

محمد منار حميجو

كشف المدير العام للآثار والمتاحف في سورية مأمون عبد الكريم أنه تم ضبط قطع أثرية سورية مهمة كانت تباع في السوق السوداء في بريطانيا وأنه تم توقيف بيعها، معلناً أن القطع الأثرية هرّبت عبر تاجر لبناني، مؤكداً أن هناك قطعة أثرية مهمة جداً كانت معروضة للبيع ما يدل على تورط تجار عرب في تهريب الآثار السورية إلى السوق السوداء الأوروبية.

وأوضح عبد الكريم في تصريح خاص لـ«الوطن»: أن وزارة الثقافة وكلت محامياً لمتابعة إجراءات استرداد القطع الأثرية المكتشفة في الدول الأوروبية ولاسيما التي كانت تباع في السوق السوداء في بريطانيا، مبيناً أنه يتم التعاون حالياً مع الإنتربول الدولي لضبط مافيات وعصابات التهريب.

وأعلن عبد الكريم عن تشكيل لجنة سورية برئاسة وزير الثقافة لمتابعة الآثار المسروقة واسترداد الآثار المهربة إلى الخارج، مؤكداً وجود تعاون قوي بين سورية والكثير من الدول الأوروبية وحتى بعض الدول العربية لمعرفة مصيرها، كاشفاً عن زيارة عدد كبير من الوفود الأوروبية حالياً إلى سورية للتنسيق معها حول الإجراءات التي يجب اتخاذها لضبط الآثار المهربة.

وبين عبد الكريم أن اللجنة تعمل حالياً لضبط الآثار المهربة وأنه في حال تم الكشف عن أي قطعة أثرية سورية حقيقية أصلية فإن وزارة الثقافة التي تترأس هذه اللجنة تنصب نفسها مدعيا على الجهة السارقة وعلى كل من يخرب آثار سورية، وهذا ما حدث حالياً حينما تم ضبط القطع الأثرية التي تباع في السوق السوداء البريطانية.

وقال عبد الكريم: هناك دول أوروبية زودتنا بصور عن قطع سورية مهربة وفي حال تم الكشف عن حقيقتها وهل هي سورية، وتتم المطالبة بها عبر الإنتربول الدولي ورفع دعاوى في الدولة الموجودة فيها القطعة الأثرية، موضحاً أنه من حق الحكومة السورية المطالبة بأي قطعة أثرية سورية هربت من أراضيها، كما أن مجلس الأمن جرم كل من يهرب الآثار معطيا الحق للدولة التي هربت آثارها باتخاذ الإجراءات القانونية بالتعاون مع المجتمع الدولي، وأن سورية حالياً تعاني من انتشار جريمة تهريب الآثار.

وأكد عبد الكريم أن المشكلة ليست في سرقة المتاحف فهي بخير وأن الدولة السورية بذلت جهدا كبيراً لحماية الموجود منها ونقل الموجود في متاحف المحافظات الساخنة إلى مناطق آمنة مثل دمشق، إنما المشكلة تكمن في سرقة المواقع الأثرية، إضافة إلى فلتان الحدود مع الدول المجاورة مثل تركيا والأردن والتي يتم عبرها تهريب معظم القطع الأثرية.

وكشف عبد الكريم عن اجتماع عقد أمس مع منظمة اليونسيكو للبدء بمشروع ترميم الآثار السورية برعاية الاتحاد الأوروبي، موضحاً أن المشروع يهدف إلى تدريب الكوادر الموجودة في سورية وتبادل المعلومات وزيادة التنسيق وترميم الآثار المدمرة.

وأوضح عبد الكريم أن الوفد سيزور المواقع الأثرية للاطلاع على ما فعلته العصابات المسلحة من تدمير منهجي للمعالم الأثرية بشكل لا تقبله العقلية البشرية بأي حال من الأحوال، معتبراً أن هذه الخطوة جزء من خطوات تقوم منظمة اليونيسكو بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي لحماية الآثار السورية.

وأكد عبد الكريم أن المنظمات الدولية تعمل إلى جانب الدولة السورية في معرفة الآثار المهربة بتزويدها بجميع المعلومات عن القطع الأثرية المهربة ومراقبة السوق السوداء في معظم الدول العربية والأجنبية وخاصة الأوروبية، باعتبار أن جميع عصابات تهريب الآثار تهرب القطع المسروقة إلى السوق الأوروبية لجني أكبر كمية من المال، مشدداً على ضرورة تطبيق أشد العقوبات بحق هذه العصابات، ومؤكدا أن الحكومة السورية لن تتهاون في مسألة سرقة الآثار ولاسيما أن مثل هذه الجرائم تهدف إلى تدمير حضارة البلاد والتي يزيد عمرها على ٧ آلاف سنة تضم في أروقة تاريخها حضارات خلدها التاريخ.

ولفت عبد الكريم إلى أن تدمير آثار سورية هي جزء من هذه الحرب التي تتعرض لها وأن ما فعله داعش في تدمر يدل بشكل واضح على صحة هذه النظرية بتدميره أهم المواقع الأثرية في المدينة تحت مرأى ومسمع المجتمع الدولي.

وضبطت الجهات المختصة عبر سنوات الأزمة ما يزيد على ٦٥٠٠ قطعة أثرية مسروقة من مواقع أثرية، كما أمنت الدولة ما يقارب ٣٠٠ ألف قطعة أثرية في حين هناك ما يقارب ١٥ ألف قطعة أثرية مازالت في محافظة إدلب، وبحسب تصريحات المديرية العامة للآثار والمتاحف فهي في مكان آمن.

واستطاعت مديرية الآثار من تأمين حوالى ٤٠٠ تمثال تدمري والتي كانت معرضة للتدمير أو السرقة من داعش.

> لجنة سورية لاسترداد الآثار السورية المهربة
>
> المتاحف آمنة والمشكلة في المواقع الأثرية وفلتان الحدود

المتقاعدون يسببون أزمة أمام البريد

المحافظة جادة في إزالة إشغالات المدينة

الوطن

عقد مجلس محافظة دمشق أمس جلسة أعماله الثالثة للدورة العادية السادسة والأخيرة لعام ٢٠١٥ في مبنى المحافظة برئاسة رئيس المجلس المهندس عادل العلبي وحضور أعضاء المكتب التنفيذي وأعضاء مجلس المحافظة ومديري الدوائر والمديريات المعنية.

وأكد المهندس العلبي ضرورة قيام دوائر الخدمات وهندسة المرور بمعالجة وضع الأعمدة والسلاسل الحديدية الحاجزة لمواقف السيارات كما وجه بتشكيل لجنة لدراسة وضع الازدحام الحاصل لدى مديرية البريد عند استلام المتقاعدين رواتبهم مؤكداً أن الأكشاك في مدينة دمشق يتم تخصيصها لذوي الشهداء.

وطرح عدد من أعضاء المجلس تساؤلاتهم المتعلقة بضرورة العمل على إزالة أعمدة الحواجز لمواقف السيارات في شوارع المدينة وتنظيف وتعزيل المطريات والريكارات وتقليم الأشجار المتشابكة مع خطوط الكهرباء وإزالة الإشغالات والبسطات في شارع البرامكة خلف ملعب تشرين وأفران ابن العميد وتحت جسر الميدان وفي الزاهرة وبستان الحجر ومساكن برزة وعش الورور وسوق الكهرباء في المرجة.

كما طالبوا بإحداث خطوط نقل جديدة ضمن مدينة دمشق كخط رئاسة مجلس الوزراء- مواساة- شارع الثورة وخط عش الورور- شارع الثورة وإعادة مرور خط باص كفرسوسة باتجاه قيادة الشرطة بدلاً من باب سريجة وإلى توسعة شبكة هاتف عش الورور ومعالجة بطء الإنترنت وتزفيت طريق عش الورور معربا وإنشاء مراكز تحويل في حي الورود ومعالجة الفوضى الحاصلة في مديرية نقل دمشق الكائنة في شارع خالد بن الوليد.

وقدم المديرون المعنيون إجاباتهم كل حسب اختصاصه حيث بين مدير البريد علي غانم أن الازدحام الحاصل نتيجة تحويل متقاعدي عدد من المحافظات لقبض رواتبهم من دمشق حيث لدى مدينة دمشق هناك ٢٨٠٠٠ متقاعد يستملون رواتبهم من مديرية البريد موزعين على ١١ مركزاً إضافة للمركز الرئيسي في الحجاز حيث تم مؤخراً إضافة ١٣٠٠٠ متقاعد لمدينة دمشق و٧٠٠٠ من الرقة و٢٠٠٠ من دير الزور وإدلب إضافة إلى عدم تحويل المبالغ من مؤسسة التأمينات دفعة واحدة ما يسبب الضغط.

> الإنترنيت حالياً في دمشق تعمل بشكل جيد

وبين مدير مالية دمشق أحمد رحال أن مديرية مالية دمشق بصدد وضع خطة لمعالجة الضغط الحاصل في دفع الرسوم لدى إدارة الهجرة والجوازات من خلال وضع جباة في مركز الهجرة عن طريق المصرف التجاري السوري.

وبين مدير الأملاك في محافظة دمشق المهندس باسم سلهب أن المحافظة تمنح مدة الترخيص للأكشاك لمدة عامين قابلة للتجديد وفي حال الوفاة يلغى الترخيص مشيراً إلى أن نقل الترخيص لذوي المرخص له ينظمه قانون خاص به.

وبدوره أجاب مدير هاتف دمشق المهندس إياد الخطيب أن الإنترنت حالياً في دمشق تعمل بشكل جيد وبأفضل حالاتها وذلك بعد معالجة العطل الحاصل على الكبل البحري منذ عشرة أيام كما تم وضع دارتين دوليتين بالخدمة ويتم العمل حالياً على إصلاح عطل محور القدم الميدان.

وأجاب رئيس قسم شرطة محافظة دمشق العميد أحمد دوبا أن الإشغالات الواقعة في منطقة البرامكة هي ورشات متنقلة وغير ثابتة ويقوم القسم بجولات دورية لهذه المناطق حيث تم تنظيم أكثر من ٦٠ ضبط مخالفة ومتابعة الإشغالات في سوق الكهرباء وركن الدين وأفران ابن العميد واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين.

الزراعة بائعة الحطب

زراعة القنيطرة تبيع ١٦٠ طناً من الحطب للمواطنين

القنيطرة – الوطن

ظاهرة التعدي على الثروة الحراجية والأشجار المثمرة كانت سائدة وبشكل لافت خلال الأزمة في محافظة القنيطرة كما باقي المحافظات، وحتى وقت قريب كنا نشاهد المواطنين يقطعون الأشجار «على عينك يا تاجر» دون مخافة من أحد. واليوم ونحن على أعتاب فصل الشتاء نلاحظ أن ظاهرة التعدي على الأشجار المثمرة والحراجية غائبة عن المناطق الآمنة بالقنيطرة ولعل ذلك مرده إلى الجهود المبذولة من المعنيين في محافظة القنيطرة وتوافر مادة المازوت وبكميات جيدة لأبناء المحافظة وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على متابعة من رأس الهرم لأمور أبناء القنيطرة، ومن المفيد القول إن تشكيل دوريات مشتركة من عناصر الشرطة وعناصر الضابطة الحراجية لمنع التعدي على الثروة الحراجية والأشجار المثمرة وتنظيم الضبوط اللازمة بحق المعتدين قد حققت غايتها المنشودة!؟

وعلى أرض الواقع تمتلك محافظة القنيطرة مساحات حراجية طبيعية تنتشر من الشمال إلى الجنوب ولذلك أعطتها جمالية رائعة إضافة إلى التحريج الاصطناعي، فمساحة الحراج الطبيعية في محافظة القنيطرة تبلغ ٦٥٥ هكتاراً موزعة في أحراج طرنجة وجباتا الخشب وبريقة وبئر عجم والحلس والعدنانية، كما تبلغ مساحة التحريج الاصطناعي في المحافظة نحو ٢٤٠٩ هكتارات تتوزع على ٣٠ موقعاً حراجياً بما فيها حرم السدود وجوانب الطرقات بدءا من حضر شمالا وحتى صيدا جنوبا.

و يقول مدير زراعة القنيطرة إنه نظراً للظروف الراهنة في محافظة القنيطرة فقد كثرت التعديات وعمليات قطع الأشجار الحراجية في معظم المواقع الحراجية وخاصة بداية فصل الشتاء، لافتا إلى قيام دائرة الحراج من خلال الخفراء والحراس الحراجيين بقمع المخالفات وتنظيم الضبوط الحراجية بحق المخالفين، حيث تم تنظيم ٥٠ ضبطاً حراجياً منذ بادية العام الحالي وحتى نهاية الشهر العاشر وإحالتها إلى القضاء المختص.

وللتخفيف على المواطنين فقد قامت مديرية زراعة القنيطرة ببيع كمية من الحطب إلى المواطنين ولنوعين الأول مقطوع في مستودعات المديرية وبسعر ٣٢,٥٠٠ للطن الواحد والثاني حطب يابس في الغابات الحراجية وبسعر ٢٦,٥٠٠ للطن الواحد والكمية المتوقع بيعها تقدر بنحو ١٦٠ طناً.

أصحاب محال يؤجرون الأملاك العامة إلى «بسطات»!!

مطاعم ومولات تجاوزت على الأرصفة والحدائق والمحافظة تبحث عن حل

فادي بك الشريف

كشفت مصادر محافظة دمشق في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه يتم إعداد دراسة جديدة لوضع شروط لإشغالات الأملاك العامة للمطاعم تتناسب مع الواقع الحالي بالنسبة للسعر والمواد من حيث الفك والتركيب، وبينت المصادر أن بعض المحال تقدمت مؤخراً بطلب إشغال أملاك عامة ولكن لم تتم الموافقة لأحد، مضيفة إنه تم تكليف لجنة في المحافظة من الأملاك والمالية والخدمات والمهن والرخص ودائرة التجميل لدراسة تغطية واستغلال الوجائب والأملاك العامة من النواحي الفنية والمالية والقانونية، وأشارت المصادر إلى أن الموضوع قيد الدراسة حيث ستكون الاشتراطات جدية ويتم بموجبها الاستثمار من دون إيذاء الجوار والتغطية بمواد قابلة للفك والتركيب، ويأتي ذلك ضمن إطار سعي المحافظة لضبط التجاوزات والمخالفات الحاصلة من المولات التجارية وبعض المطاعم للأملاك العامة من أرصفة وحدائق بهدف القمع والحد من المخالفات الحاصلة بشكل عشوائي.

في سياق متصل أكد الخبير الاقتصادي الدكتور عمار يوسف أن عدداً كبيراً من الوجائب والأملاك العامة مستغلة من قبل أشخاص وليس من قبل المحافظة، والأخطر من ذلك أن أصحاب المحال يقومون بتأجيرها إلى «بسطات»، ويبدو أن المحافظة تغض النظر عن الموضوع حسب تعبيره.

ولفت يوسف إلى أهمية الدراسة المعدة من محافظة دمشق شرط أن تكون عادلة وتنطبق على الجميع وأن تكون الشروط متوافقة مع المنطقة، إضافة إلى ضرورة أن تبتعد المزاجية عن الموضوع وألا يتم انتقاء أشخاص على حساب آخرين.

و٧٠٪ من غابات درعا تحولت إلى حطب

درعا- الوطن

تبلغ المساحة الإجمالية لمحافظة درعا ٣٧٣ ألف هكتار المحرج منها ١٠٣٢٤ هكتار اصطناعياً إضافة إلى ٣٠٠ هكتار هي عبارة عن غابة طبيعية في وادي معرية وهذه المساحات كانت قابلة للتوسع، إلا أنها خلال سنوات الأزمة تعرضت لتعديات جائرة بقطع أشجارها وتسببت بإعدام ٧٠٪ تقريباً منها لغرض المتاجرة والتحطيب من ضعاف النفوس الذين لا هم لهم سوى الربح المادي غير آبهين أو مدركين لأهمية هذه الثروة الوطنية اقتصادياً وبيئيا، الأمر الذي شكل تهديداً للتنوع الحيوي في سهل حوران منذ القدم بالانقراض، ولاسيما الأنواع النباتية مثل السدر والقبار والزعرور والغار، وكذلك الأنواع الحيوانية مثل الضباع والغزلان والصقور والنسور، كما يهدد بأضرار اقتصادية كبيرة ومخاطر على البيئة بكل مكوناتها نتيجة التسبب بالتصحر وتغيير الظروف المناخية الملائمة وتدهورها، وقد أوضح المهندس جميل العبدالله رئيس دائرة الحراج في مديرية زراعة درعا أنه تم خلال العام الجاري وبموجب قانوني الحراج والضابطة الحراجية تنظيم ٨٤ ضبطاً حراجياً من عناصر الضابطة المختصة في الدائرة وقوامها ٧ عناصر، ووصل مجموع الأشجار المتعدى عليها ضمن تلك الضبوط ٢١٨ ألف شجرة وجرت الإحالة إلى النيابات العامة وتحريك دعاوى قضائية بحق المخالفين مع متابعتها وتقديم الدفوع اللازمة حتى اكتسابها الدرجة القطعية وتنفيذ الأحكام القضائية المبرمة، لافتا إلى أن العزاء الوحيد تجاه ما يحدث هو أن معظم الأشجار الحراجية ذات الأوراق العريضة (الكينا) قد فرّعت من جديد وحالتها الآن جيدة ومن خلال عناصر الضابطة للمواقع الحراجية يلاحظ تراجع في التعديات، والأمل بأن يسهم المجتمع المحلي بالتوعية والتنبيه إلى أهمية هذه الثروة الوطنية التي لا تقدر بثمن والإسهام في الحفاظ على ما تبقى منها.

و أشار العبدالله إلى أنه لا توجد خطة تحريج اصطناعي للموسم الحالي لأن المواقع الحراجية المراد تحريجها تقع في مناطق ساخنة، ولعدم وجود غراس حراجية في المحافظة وخاصة بعد خروج مراكز إنتاجها من الخدمة للسبب السابق نفسه وكذلك لعدم استصلاح المواقع التي ينبغي تجهيزها من آليات مشروع التشجير المثمر وتطوير المنطقة الجنوبية – فرع درعا، وبما أن المشاتل في كل من إبطع وتل شهاب خارج الخدمة فإن الدائرة حالياً بصدد إنشاء مشتل جديد لإنتاج الغراس الحراجية والنباتية في منطقة إزرع، حيث أخذت الموافقات اللازمة وسيتم استثماره مطلع العام المقبل.

تجدر الإشارة إلى أن مديرية زراعة درعا عبر دائرة الحراج تقوم بالتحضير للاحتفال بعيد الشجرة في منتصف الشهر القادم عبر تجهيز موقع مناسب أو أكثر ضمن المناطق الآمنة ليصار إلى زراعتها بالغراس الحراجية المختلفة بمشاركة فعاليات رسمية وأهلية.